

البحث الصرفي في كتاب " تفسير غريب ما في الصحيحين " للحميدي (٤٨٨ هـ)

م.م هيفاء مجيد جاعد
المديرية العامة لتربية ديالى
hyfamjyd36@gmail.com

المخلص

اعتنى العلماء من اللغويين والمُحدّثين بشرح ألفاظ الحديث النبوي الشريف عناية كبيرة ولا سيما بيان اشتقاق ألفاظه الغريبة ودلالاته في سياق الحديث النبوي الشريف والتي هي بعيدة الفهم عن بعض المطلعين والقارئین، ومن هؤلاء العلماء الذين اعتنوا به الإمام الحميدي الذي عمد إلى شرح غريب ألفاظ الصحيحين (صحيح البخاري وصحيح مسلم)، وهذا الشرح شرح مفيد جداً، إذ جمع غريبهما في كتاب واحد، فقد أظهر الحميدي مقدرة كبيرة لتقافته اللغوية في بيان دلالات الألفاظ الغريبة وإيضاحها في سياق الحديث النبوي الشريف وحل إشكالاته اللغوية، وقد اعتمد الحميدي على العلماء الذين سبقوه في هذا الفن الذين حشدوا أقوال اللغويين المشهورين الذين هم العمدة في بيان معاني الألفاظ ودلالاتها، وقد عني هذا البحث بجانبه الصرفي الذي كان للحميدي رأي فيها، فالحميدي لم يقف عليها ونقلها عن العلماء السابقين فحسب، بل كان له رأي واضح فيها بالتصويب والتصحيح تارة والاختيار تارة أخرى، فوفقت عليها وإبرازها للباحثين والدراسين المهتمين بدراسة لغة الحديث النبوي الشريف، فبيّنت مواطن الصحة والضعف فيها، أو تأييد ما قاله الحميدي أو رفضه، ورصد مكتبتنا اللغوية بهذه البحوث التي اعتنت بلغة الحديث النبوي الشريف التي لم يُعطَ حقّه في حقل الدراسات اللغوية.

الكلمات المفتاحية: الصرف/غريب الحديث/ الحميدي

Morphological research in the book "Interpretation of the strange words in the two Sahihs" by Al-Humaydi (488 AH)

A.L. Haifa Majeed Jaad
General Directorate of Education in Diyala
hyfamjyd36@gmail.com

In conclusion

Scholars, including linguists and hadith scholars, have devoted considerable attention to explaining the vocabulary of the Prophetic hadith, particularly clarifying the etymology of unfamiliar words and their meanings within the context of the hadith, which are often difficult for some readers to understand. Among these scholars was Imam al-Humaydi, who undertook the task of explaining the unfamiliar words in the two Sahihs (Sahih al-Bukhari and Sahih Muslim). This explanation is extremely valuable, as he compiled the unfamiliar words from both collections into a single book. Al-Humaydi demonstrated a remarkable mastery of the language in elucidating the meanings of these words. The study of rare words and their explanation within the context of the Prophetic traditions, along with the resolution of their linguistic problems, was undertaken by Al-Hamidi. He relied on scholars who preceded him in this field, compiling the opinions of renowned linguists who are the primary authorities in explaining the meanings and connotations of words. This research also addressed the morphological aspect of these words, in which Al-Hamidi had his own opinion. He not only encountered and transmitted these ideas from previous scholars, but also offered his own clear opinion on them, providing corrections and

clarifications. Sometimes I chose to focus on it, and at other times I chose to present it to researchers and scholars interested in studying the language of the Prophetic Hadith. I clarified its strengths and weaknesses, supporting or refuting al-Humaydi's statements, thus enriching our linguistic library with these studies that address the language of the Prophetic Hadith, a field that has not received its due attention in linguistic studies .

Keywords: Morphology/Unusual Hadith/Al-Humaydi

المقدمة

اعتنى العلماء العناية الكبيرة بشرح ألفاظ الحديث النبوي الشريف، لأنه المصدر الثاني في التشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم، وهو المصدر الثاني أيضا في مصادر اللغة، وهذه العناية بالدرجة الأولى على وجه الخصوص تمثلت في بيان اشتقاق الألفاظ الغريبة وبيان دلالاته في سياق الحديث النبوي الشريف على نحو ما ألف في غريب القرآن الكريم، ومن هؤلاء العلماء الذين اعتنوا به الإمام الحميدي الذي عمد إلى شرح غريب ألفاظ الصحيحين (صحيح البخاري وصحيح مسلم)، وهذا الشرح شرح مفيد جدا، فقد أظهر الحميدي مقدرة كبيرة لتقافته اللغوية في بيان دلالات الألفاظ الغريبة في سياق الحديث النبوي الشريف وحل إشكالاته اللغوية في ظاهرها، وقد اعتمد الحميدي على العلماء الذين سبقوه في هذا الفن الذين حشدوا أقوال اللغويين المشهورين الذي اعتمد عليهم في بيان معاني الألفاظ، وقد عني هذا البحث بجانبه الصرفي الذي كان للحميدي رأي فيها، فالحميدي لم يقف عليها ونقلها عن السابقين فحسب، بل كان له رأي واضح له بالتصويب والتصحيح تارة، والاختيار تارة أخرى، فبينت مواطن الصحة والضعف فيها، أو تأييد ما قاله الحميدي ورقد مكتبتنا اللغوية بهذه البحوث التي اعتنت بلغة الحديث النبوي الشريف التي لم يُعطَ حقها في حقل الدراسات اللغوية، فوقفت عليها وإبرازها للباحثين والدراسين المهتمين بدراسة لغة الحديث النبوي الشريف. اقتضت طبيعة البحث أن يكون في مقدمة وستة مباحث، فجاء في المبحث الأول: تعدي الفعل ولزومه، وجاء في المبحث الثاني: أفعلت باختلاف معنى، وجاء المبحث الثالث: المبحث الثالث: فعل وأفعل باختلاف معنى، وجاء في المبحث الرابع: فعل وأفعل باتفاق المعنى، وجاء في المبحث الخامس: التذكير والتأنيث، وفي المبحث السادس: النسب إلى الجمع، وأردفت ذلك بخاتمة أوجزت فيه أهم النتائج التي توصلت إليها ومشفوعة بثبوت للمصادر والمراجع التي ساعدتني في إتمامه، والحمد لله أولا وآخرا.

المبحث الأول: تعدي الفعل ولزومه.

ذكر النحويون طائفة من الأفعال تتعدى بنفسها تارة وتتعدى بحرف الجر تارة أخرى مثل شكرته وشكرت لك ونصحتك ونصحت لك، وكلته وكلت له ووزنته، ووزنت له، اسْتَجَبْتُكَ واسْتَجَبْتُ لَكَ، واسْتَقْتَك واسْتَقْتُ إِلَيْكَ وبلغت إليك وهديته الطريق وإلى الطريق، وغيرها كثير [ابن سيدة، ١٩٩٦، ٤: ٢٤٥]، ابن الأثير، ١: ٤٢٠/٤٣٦]، وذكر الصحاري أن العرب تقول: "شكرتك وشكرت لك، وتقول: شكرت بالله، كما تقول: كفرت بالله وتقول العرب: كفرتك، وكفرت بك ومكنتك، ومكنت لك" [الصحاري، ١٩٩٩ م: ٣٨٤/١]، وأضاف لنا الحميدي فعلا آخر، وهو الفعل (أنصت) فذكر أن قوله تعالى: {سج} [سورة الأعراف: ٢٠٤]، أي: اسْكُتُوا لَهُ سَكُوتَ الْمَسْتَمْعِينَ، وَيُقَالُ: أَنْصَتُ لَهُ وَأَنْصَتُهُ مِثْلَ نَصَحْتُ لَهُ وَنَصَحْتُهُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: {ضَمَّ طَحْ ظَمَ} [سورة القصص: ١٢] فجاء باللام [الحميدي، ١٩٩٥، ٢٨٠] وقد نقل الأزهرى هذا الجواز عن بعض اللغويين، ونقله ابن سيدة عن العين وأجازه ابن عباد وغيره وأنشد قوله [الزمخشري، ١٩٩٨، ٢٧٤/٢: والعيني، ٢٠١٠ م: ١٨٤٧/٤]: "إذا قالت حَذَامُ فَأَنْصِتُوهَا"، أي: أَنْصِتُوا لَهَا واسْتَمِعُوا [أبو عبيد، ١٩٩٩ م: ١٨٤٥/٦، وابن القطاع، ١٩٨٣، ٢٦٥/٣]، وفي حديث طلحة رضي الله عنه: (قَالَ لَهُ رَجُلٌ بِالْبَصْرَةِ: أَنْشُدْكَ اللَّهَ لَا تُكُنْ أَوَّلَ مَنْ غَدَرَ، فَقَالَ طَلْحَةُ: أَنْصِتُونِي أَنْصِتُونِي) [أبو عبيد، ١٩٦٤، ١٠/٤، وابن الأنباري، ١٩٩٢ م: ٢٨٧/١]، وهذا ما يعضد هذه اللغة، فهي لغة فصيحة قليلة، وقد ذكر الخليل هذه اللغة، فقال: (وَأَنْصَتُهُ: اسْتَمَعْتُ لَهُ) [الفراهيدي، ١٩٨٠ م: ١٠٦/٧]، ولكن ليست

بالمشهوره، ويرى ابن القوطية جواز تعديته، وأنه ثمة فرق بينهما، فذكر أن معنى: " وأنصت للشيء: استمع له ساكتاً، وأنصته: مثله، والرجل أسكته" [الجاحظ، ١٩٨٥، ٢٢٣/١]، فيكون فيه دلالة تضاد، وهو ما نقله الأزهرى عن شمر إجازته أنصت الرجل، أي: سكّت له، وأنصته: إذا أسكته فجعله من الأضداد وأنشد للكُميت [٢٠٠٠، ٢٧٤]:

صَهْ وَأَنْصِتُونَا لِلتَّحَاوُرِ وَاسْمَعُوا *** تَشْهَدُهَا مِنْ خُطْبَةٍ وَارْتَجَالِهَا

أَرَادَ: وَأَنْصِتُوا لَنَا [الأزهرى، ١٢، ١٠٩/٢٠٠١]، فَهُوَ لَا زِمٌ وَمَتَعَدٌ، وَعَلَيْهِ بَعْضُ أَئِمَّةِ اللُّغَةِ ذَلِكَ، فَأَجَازَ ابْنُ عَبَادِ الْوَجْهَيْنِ قِيَاسًا عَلَى الْأَفْعَالِ الَّتِي تَتَعَدَّى بِنَفْسِهَا وَبِحُرُوفِ الْجَرِّ مِثْلَ نَصَحْتَهُ وَنَصَحْتُ لَهُ وَأَنْصَتُ يُنْصِتُ إِنْصَاتًا وَأَنْصَتُهُ وَأَنْصَتَ لَهُ [ابن عباد، ١٩٩٤، م: ٩٢/٨]، وَأَجَازَهَا ابْنُ سَيِّدَةَ قِيَاسًا عَلَى الْفِعْلِ (نصح) أَيْضًا [ابن سيده، ١٩٩٩، ٨/٢٩٦].

يرى أبو حيان النحوي أن هذه الأفعال يجوز فيها الوجهين، فقد يكون الفعل الواحد لازماً ومتعدياً بنفسه نحو: " فغرفاه"، أي فتحه، وفغرفوه، أي: انفتح، ومتعدياً بنفسه تارة، وبحرف جر أخرى نحو: " شكرت زيدا وشكرت لزيد"، وكذلك نصحت، ولما تساويا في الاستعمال صارا قسماً برأسه، خلافاً لمن منع هذا القسم، وزعم أن الأصل فيه حرف الجر، وكثر فيه الأصل والفرع، وصحح هذا الرأي ابن عصفور، ورده عليه الشلوبين الصغير، لأن أصل هذا القسم أن يتعدى بنفسه، وحرف الجر زائد وزعم ابن درستويه أن " نصح " يتعدى لواحد بنفسه، وللآخر بحرف الجر، والأصل: نصحت لزيد رأيه، وما زعم لم يسمع في موضع... وذكروا من هذا: " كلت زيدا، وكلت لزيد، وزنت زيدا، ووزنت لزيد، ووعدت زيدا، ووعدت لزيد"، وقد يعلق اللازم بمفعول به معنى، فيعدى بحرف الجر مخصوصاً، ومدرَك هذا السماع نحو: " مررت بزيد، وغضبت على عمرو"، ويبنى منه اسم مفعول معدى بالحرف نحو: " زيد ممرور به، وعمرو مغضوب عليه"، فإنَّ الفعل لا يقتضيه بخصوصه نحو: خرجت إلى زيد... أو لتضمن معنى يوجب ذلك نحو قول نصر بن سيار: « أرحبكم الدخول في طاعة ابن الكرمانى » أي: أوسعكم، وحكى أنَّ بعض العرب قال في (كثرتناهم): كثرتناهم، وهو قبيح، وإذا أشربت اللازم معنى فعل متعد فأكثرت ما يكون فيما يتعدى بحرف الجر، فيصير يتعدى بنفسه، فمن الناحية من قاس ذلك لكثرتهم، ومنهم من قصره على السماع [أبو حيان، ١٩٩٨، م: ٢٠٨٩/٤]، وهو ما اختاره أبو حيان [أبو حيان، ٢٠٢٢، ١٠/٧]، ففعل وقوعه إلى عدة أمور، فذكر منها السماع، وهو الأكثر والأغلب في نظري، وإنما هو مسموع في أفعال تحفظ ولا يقاس عليها ألا ترى أنه غير جائز أن يقال: (ضربت لزيد وأكرمت لعمرو)، وأنت تريد ضربت زيدا وأكرمت عمرا ومهما ثبتت به رواية صحيحة ألحق به هذا [الزجاجي، ١٩٨٥، ١٤٧]، ومنه كثرة الاستعمال، ومنه التضمنين، وقال أيضاً: (وَعَدَاهُ هُنَا بِاللَّامِ وَكَذَلِكَ: { تَزْتَمِ تَنْ تِي } [سورة لقمان: ١٤]، وَهُوَ مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي ذُكِرَ أَنَّهَا تَارَةً تَتَعَدَّى بِحَرْفِ جَرٍّ وَتَارَةً تَتَعَدَّى بِنَفْسِهَا، كَمَا قَالَ عَمْرُو بْنُ لَجَاءٍ النَّمِيمِيُّ:

هُمْ جَمَعُوا بُؤْسِي وَنُعْمِي عَلَيْكُمْ... فَهَلَّا شَكَرْتَ الْقَوْمَ إِذْ لَمْ تُقَابِلْ

وَفِي إِبْطَاتِ هَذَا النَّوْعِ مِنَ الْفِعْلِ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ يَتَعَدَّى تَارَةً بِنَفْسِهِ، وَتَارَةً بِحَرْفِ جَرٍّ بِحَقِّ الْوَضْعِ فِيهِمَا خِلَافٌ، وَقَالُوا: إِذَا قُلْتَ: شَكَرْتُ لِزَيْدٍ، فَالْتَقْدِيرُ: شَكَرْتُ لِزَيْدٍ صَنِيعَهُ فَجَعَلُوهُ مِمَّا يَتَعَدَّى لِوَاحِدٍ بِحَرْفِ جَرٍّ وَلَاخَرِ بِنَفْسِهِ، وَلِذَلِكَ فَسَّرَ الزَّمَخْشَرِيُّ هَذَا الْمَوْضِعَ بِقَوْلِهِ: وَاشْكُرُوا لِي مَا أَنْعَمْتُ بِهِ عَلَيْكُمْ، وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ: وَاشْكُرُوا لِي وَاشْكُرُونِي بِمَعْنَى وَاحِدٍ وَلِي أَفْصَحُ وَأَشْهَرُ مَعَ الشُّكْرِ، وَمَعْنَاهُ: نِعْمَتِي وَأَيَادِي، وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ: شَكَرْتُكَ، فَالْمَعْنَى: شَكَرْتُ لَكَ صَنِيعَكَ وَذَكَرْتُهُ، فَحَذَفَ الْمُضَافُ، إِذْ مَعْنَى الشُّكْرِ: ذِكْرُ الْيَدِ وَذِكْرُ مُسَدِّدِهَا مَعًا، فَمَا حُذِفَ مِنْ ذَلِكَ فَهُوَ اخْتِصَارٌ لِدَلَالَةِ مَا بَقِيَ عَلَى مَا حُذِفَ، أَنْتَهَى كَلَامُهُ، وَيَحْتَاجُ، كَوْنُهُ يَتَعَدَّى لِوَاحِدٍ بِنَفْسِهِ، وَلِلْآخَرِ بِحَرْفِ جَرٍّ، فَتَقُولُ: شَكَرْتُ لِزَيْدٍ صَنِيعَهُ، لِسَمَاعٍ مِنَ الْعَرَبِ، وَحِينَئِذٍ يُصَارُ إِلَيْهِ [أبو حيان، ١٤٢٠، ٥٠/٢]، وَذَهَبَ فَرِيقٌ ثَانٍ مِنْهُمْ الشُّلُوبَيْنِ الصَّغِيرِ إِلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِي هَذِهِ الْأَفْعَالِ التَّعَدِّي بِنَفْسِهَا، فَإِنْ دَخَلَ عَلَى الْمَفْعُولِ حَرْفُ جَرٍّ فَهُوَ زَائِدٌ لِلتَّوَكِيدِ، وَأَنْ يَكُونَ الْأَصْلُ حَرْفُ الْجَرِّ، ثُمَّ أَسْقَطَ اتِّسَاعاً، نَحْوُ: شَكَرْتُ لِزَيْدٍ وَزَيْدًا؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْفِعْلَ يَطْلُبُهُ بِحَرْفٍ إِضَافَةً طَلَبِ الْفَضْلَاتِ لِأَنَّهُ قَدْ أَخَذَ عَمْدَتَهُ، فَالْفِعْلُ يَطْلُبُهُ بِالنَّصْبِ، وَحَرْفُ الْإِضَافَةِ يَطْلُبُهُ بِالْخَفْضِ، فَوَجِبَ ظُهُورُ عَمَلِ الْحَرْفِ لِأَنَّ الْحُرُوفَ لَا تَعْلُقُ، وَالْأَفْعَالُ تَعْلُقُ، فَإِذَا زَالَ الْحَرْفُ ظَهَرَ عَمَلُ الْفِعْلِ [الكسائي، ١٠٢، ١٩٨٢]، وَأَبُو حَيَّانَ، ٧، ١٠/٢٠٢٢، وَابْنُ هِشَامَ، ١٩٨٦، ٥٠٣]، وَبَيَّدَ أَنَّ بَعْضَ النُّحَوِيِّينَ اعْتَرَضَ عَلَى تَعْدِيَةِ

الفعل(شكر) بنفسه، فذكر أبو حيان اعتراض الكسائي عليه، إذ قال: (وفي كتاب البهي المنسوب للكسائي أنك تقول: شكرت لك ونصحت لك، ولا تقول: شكرتك ولا نصحتك، هذا كلام العرب... انتهى، وجاء في شعر النابغة (نصحت) معدى بغير اللام قال[الناطقة، ١٤٣]:

نَصَحْتُ بَنِي عَوْفٍ فَلَمْ يَقْبَلُوا... وصاتي ولم تتجح لديهم وسائلي)

[أبو حيان، ١٩٩٨، ٤/٢٠٨٨]، وذكر الفراء أن العرب لا تكاد تقول: "شكرتك"، إنما تقول: شكرت لك [الفراء، ١٩٨٠، ١/٩٢]، ويبدو أنه أجازها في موضع آخر، فذكر أن العرب تقول: "كفرتك وكفرت بك، وشكرتك وشكرت بك وشكرت لك" [الفراء، ١٩٨٠، ٢/٢٠]، وكذلك أشار ابن دريد إلى أن العرب: وَلَا يَكَادُونَ يَقُولُونَ: "شكرتك" [ابن دريد، ١٩٨٧، ٢/٧٣٢]، وذكر الزجاج أن المشهور في الكلام "نصحت لك"، وهو أكثر من "نصحتك" [الزجاج، ١٩٨٨، ٤/١٣٨]، وكذا قال جماعة كثر استعمال هذا الباب بحرف الجر أكثر وأفصح وأعلى وأجود وأشهر، وهي لغة القرآن، وهما لغتان وأفصحهما باللام [ابن السكيت، ١٩٨٧، ٢٨١، ابن قتيبة، ١٩٩٩، م ٥٢٣]، ومنه قوله تعالى: {ظلم عجم غجر} [سورة البقرة: ١٥٢]، وقوله تعالى: {كم} [الأعراف الآية: ٦٢]، وورد في القرآن الكريم تعديّة الفعل(كال) بنفسه فقال تعالى: (سخر سم صخر صم) {سورة المطففين: ٣}.

وورد في كلام العرب تعديت الفعل شكر بنفسه، فمن ذلك ما دعت به هند بنت النعمان وقد أحسن إليها رجل فقالت: (شكرتك) يد نالتها خصاصة بعد ثروة، وأغناك الله عن يد نالت ثروة بعد فاقة [النحاس، ١، ٢٠٠٤/٢٩٥]، وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم: (عَرَضَ عَلَيَّ رَبِّي لِيَجْعَلَ لِي بَطْحَاءَ مَكَّةَ ذَهَبًا، قُلْتُ: لَا يَا رَبِّ، وَلَكِنْ أَشْبَعُ يَوْمًا، وَأَجُوعُ يَوْمًا، أَوْ قَالَ: ثَلَاثًا، أَوْ نَحْوَ هَذَا، فَإِذَا جُعْتُ تَضَرَّعْتُ إِلَيْكَ وَذَكَرْتُكَ وَإِذَا شَبِعْتُ شَكَرْتُكَ وَحَمَدْتُكَ) [الترمذي، ١٩٩٨، ٢٣٤٦]، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (أَخْبَرَنِي جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ جَمَعَ اللَّهُ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ، يَقُولُ اللَّهُ لِعَبْدِهِ: عَبْدِي، هَلْ شَكَرْتَ فَلَانًا عَلَى مَا كَانَ مِنْهُ إِلَيْكَ؟ فَيَقُولُ: لَا يَا رَبِّ شَكَرْتُكَ، لِأَنَّ النُّعْمَةَ كَانَتْ مِنْكَ قَالَ: فَيَقُولُ اللَّهُ: مَا شَكَرْتَنِي إِذْ لَمْ تَشْكُرْ مَنْ أَدَيْتَ لَكَ النُّعْمَةَ عَلَى يَدَيْهِ) [الترمذي، ١٩٩٨، ٨٧١٥]، ورد الفعل شكر في سياق الحديث أربع مرات معدى نفسه، وهذا صدر ممن هو أفصح العرب قاطبة، ولما رجع علي رضي الله عنه إلى المدينة طلبت سفانة بنت حاتم من رسول الله أن يمن عليها، فأجابها، لأنه كان من سننه أن يكرم الكرام، فدعت له، وكان من دعائها: (شكرتك يد افتقرت بعد غنى، ولا مكانتك يد استغنت بعد فقر، وأصاب الله بمعروفك مواضعه، ولا جعل لك إلى لنيم حاجة ولا سلب نعمة كريم إلا وجعلك سببا لردّها عليه) [الخضري، ١٤٢٥، ٢١٦]، ولا يشك أحد في فصاحة سفانة بنت حاتم، وقال أبو نخيلة لمسلمة بن عبد الملك [الجاحظ، ١٩٦٩، ١٠٠/١٩٦٩]، ابن خالويه، ١٩٧٩، ٢١٢]:

شكرتك إن الشكر حبل من النقي *** وما كل من أفرضته نعمة يقضي

وقال رجل من بني الحارث بن كعب [البخري، ١٩٩٩، ٢٢٨]:

إنني شكرتك والشكور بما أتى... عند الإله بسعيه مأجور

وقال بعض الشعراء [ابن قتيبة، ١٤١٨، ٤/٢٥٣]:

تبببت تدهده القرآن حولي... كأنك عند رأسي عقربان

فلو أطعمتني حملا سمينا... شكرتك والطعام له مكان

وقال أبو نخيلة جُنَيْدُ بن الجُونِ السَّعْدِي [ابن الأنباري، ١٩٩٢، ١/٩٦، النهرواني، ٢٠٠٥، ٦٧]:

شكرتك إن الشكر حبل من النقي... وما كل من أوليته نعمة يقضي

وأسر عبد الله بن العجلان رجلا من بني الوحيد فمن عليه وأطلقه ووعد الوحيد الثواب فلم يف، فقال

عبد الله [الأصفهاني، ٢٢/٢٤١]:

وقالوا لن تنال الدهر فقرا... إذا شكرتك نعمتك الوحيد

فيا ندما ندمت على رزام... ومخلفه كما خلع العنود

مُحَمَّدُ بن عمران [المستعصمي، ٢٠١٥، ٧/٣٤]:

شكرتك قبل الخبر إذ كنت وإيقا... بأنني بعد الخبر لا شك شاكِر

فما قاله بعض اللغويين إن العرب لا تكاد تقول: (شكرتك) أمر غير دقيق لما ذكرته من الأدلة الفصيحة من كلام العرب، والأولى أن نقول كلا اللغتين فصيحتين، ولكن الأكثر تعدية نصح وشكر بحرف الجر اللام، وقد عدّ ذلك بعض النحاة المحدثين قياساً، وعدّه آخرون غير قياسي ومنعوا محاكاته منعاً للخلط بين الفعل اللازم والمتعدي؛ ودفعاً لفساد المعنى، والحقيقة أن حذف حرف الجر الذي يتعدى الفعل بواسطته قد وردت عليه شواهد كثيرة عن العرب ولا يستتبع مثل تلك الشبهات التي قال بها النحاة إذ المعنى في تمام الوضوح مع حذفها [الحربي، ٢٠٠٥، ١٢٠]، وما ذهب إليه ابن عصفور من "أنه لا يتصور أن يوجد فعلٌ يتعدى بنفسه وتارة بحرف الجر؛ لأنه محالٌ أن يكون الفعل قوياً ضعيفاً في حال واحدة، ولا المفعول محلاً للفعل وغير محل للفعل في حين واحدٍ وأجيب عن ذلك بأن بعض العرب يمكن أن يلحظ الفعل قوياً، ويلحظه آخر ضعيفاً [الحبشي، ١٢٩، ٢٠٠٤].

المبحث الثاني: أفلت باختلاف معنى.

قال الحميدي في بيان الفروق الصرفية بين هذه الأفعال: (فزعت منه، أي: خفته، وفزعت إليه، أي: لجأت إليه، وفزعت منه إذا كشفت عنه فزعه، وأفرعته أعنته، وتكون أفرعته بمعنى أخفته أيضاً) [الحميدي، ١٩٩٥، ٨٠]، فالحميدي يرى كما يراه اللغويون أن تكون الهمزة للإزالة، فمعنى أفرعته: أزلت فزعه، فالهمزة من معانيها الإزالة والكشف كقولهم: أعجمت الكتاب، أي: أوضحته وأزلت عجمته، وأشكيت الرجل، وأعتبته: أزلت شكايته وعتبه [ابن يعيش، ٦٨، ١٣٩٣]، وهو ما أشار ابن فارس من قبل: "أَفَرَعْتُهُ إِذْ رَعَيْتُهُ، وَأَفَرَعْتُهُ إِذَا أَعْنَتُهُ وَقَزَعْتَ إِلَيْهِ فَأَفَرَعَنِي، أَي: لَجَأْتُ إِلَيْهِ فَرَعًا فَأَغَاثَنِي" [ابن فارس، ٤، ١٩٧٩، ٥٠١].

المبحث الثالث: فعل وأفعل باختلاف معنى.

قال الحميدي: (يُقَالُ أَقْسَطَ يَقْسُطُ فَهُوَ مَقْسُطٌ إِذَا عَدَلَ، وَقَسَطَ يَقْسُطُ فَهُوَ قَاسِطٌ إِذَا جَارَ) [الحميدي، ٨٢، ١٩٩٥]، وهذا هو المشهور في كلام العرب أن كل زيادة في المبنى تتبعها زيادة في المعنى وأن هناك فرقاً بين الصيغتين في المعنى، حيث تفيد الأولى "ظلم" والثانية "عدل" "أو أزال الظلم" [الهروي، ١، ٤٢٠/٤٣٧]، وقد أكد ابن درستويه هذه الدلالة، إذ رأى أن معنى "أقسط" إذا عدل، فهو مقسط، وقسط إذا جار فهو قاسط... فهو كما قال، ولكن الأصل فيهما من القسط وهو العدل في الحكم، والتسوية بين الخصوم في الأنصاء لذلك سمي المكيال قسطاً، والنصيب قسطاً، والميزان قسطاً، فإذا استعمل ذلك في الظلم قيل: "قسط" بغير ألف، وهو يقسط، فهو قاسط على وزن ظلم يظلم فهو ظالم، أي: لم يوف بالمكيال والميزان، أو في النصيب، وإذا استعمل في باب التسوية والإنصاف قيل: أقسط بالألف يقسط فهو مقسط؛ لأنهما بمعنى واحد، والذين لا يعلمون قياس النحو ولا يميزون بين دخول هذه الألف وخروجها، وما يحدث بذلك من المعنى فيهما يظنون أن هذا من الأضداد؛ وذلك أنه عندهم لفظ واحد واقع على الشيء وضده، ولا يدرون أن دخول الألف يخرج الكلمة عن لفظها بغير ألف، ويجعل لها مثلاً على حدته، فتصير الكلمتان بمنزلة العدل والجور في اختلاف اللفظين والمعنيين) [ابن درستويه، ١٩٩٨، ١٣٢-١٣٣]، وهو ما جاء به القرآن الكريم فقال تعالى: ((نخ نم ني هج {سورة الجن: ١٥}، فهذا من الفعل الثلاثي (قسط)، وأما الفعل الرباعي فقال تعالى: ((يخ يم يبي □ □ □ {سورة المائدة: ٤٢}، والسياق في الآيتين واضح الدلالة ففي الموضع الأول في موضع الذم، وفي موضع الثاني يفيد المدح، وفي كلام العرب ما يعضده فقال الشاعر [الأزهري، ٨، ٢٠٠١/٢٩٩]:

حَتَّى شَفَى السَّيْفُ قُسُوطَ الْقَاسِطِ... وَضِغْنَ ذِي الصُّغْنِ وَمِيطَ الْمَائِطِ

وقال القطامي [القطامي، ٣٦، ١٩٦٠]:

الْيَسُوتُ بِالْأَلَى قَسَطُوا جَمِيعاً... عَلَى النُّعْمَانِ وَابْتَدَرُوا السَّطَّاعَا

وأجاز ابن السكيت وابن فارس وغيرهما أن يكون الفعل الثلاثي فيه معنيين متضادين فيكون قسط بمعنى عدل وبمعنى جار، ولكن الفعل الرباعي (أقسط) فيكون بمعنى واحد وهو عول لا غير [ابن السكيت، ١٧٤، ابن فارس، ١٩٧٩، ٨٥/٥]، وابن الأنباري يرى جواز ذلك، ولكنه رأى أن معنى الجور أغلب في السياق [ابن الأنباري، ٥٨، ١٩٨٧]، ومنه قول الشاعر [ابن الأنباري، ١٩٨٧، ٥٨]:

قَسَطُوا عَلَى النُّعْمَانِ وَابْنٌ مُحَرِّقٍ... وَابْنٌ قَطَامٌ بِعِزَّةٍ وَتَنَاولُ

ولكن المصدر القسطنط عند العرب هو العذل [ابن فارس، ١٩٧٩، ٨٥/٥، اللخمي، ٢٠٠٣، ٤١٣]: وقسط يقسط قسطا وقسطا إذا جار، والقسط يفتح القاف: الجور، والقسط: العذل عن الحق [ابن فارس، ١٩٧٩، ٨٥/٥].

نظير ذلك أيضا قوله: ("وتكسب المَعْدُوم" [البخاري، ٢٠٠٣، ٢٢٩٧]، منهم من جعل الكسب لنفسه، وأنه يصل إلى كل شيء مَعْدُوم فلا يتعدّر عليه لبعده، وقيل: يكسب المَعْدُوم، أي يعطيه غيره ويوصله إلى من هو مَعْدُوم عنده، يُقال: "كسبت مالا وكسبت زيدا مالا"، أي: أعتته على كسبه، ومنهم من عداه بالالف، فقال: "أكسبت زيدا مالا" وأنشد: "وأكسبني مالا وأكسبته حمدا"، وهذا الوجه أولى من الأول وأشبه بما قبله في باب التفضيل والإنعام، إذ لا إنعام ولا تفضل في أن يكسب هو لنفسه مالا كان مَعْدُوما عنده، وباب الحظ والسعادة في الإكتساب غير باب التفضل والإنعام [الحميدي، ١٩٩٥، ٥٠٩-٥١٠]، وما ذكره الحميدي هو المشهور، وهو هاهنا يختار ما يناسب السياق اللغوي، وليس ما رواه الرواة، فروى السرقسطي: (وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْهَيْثَمِ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ يَعْقُوبَ، قَالَ: قَالَ أَعْرَابِي فِي إِنْسَانٍ وَصَفَهُ: دَعَاهُ فَإِنَّهُ أَكْسَبَكُمْ لِمَعْدُومٍ وَأَعْطَاكُمْ لِمَحْرُومٍ) [السرقسطي، ٢٠٠١، ٣٣٣]، وهو ما أشار إليه القاضي عياض أنه يفتح التاء أكثر الرواية فيه وأشهرها وأصحها فتح التاء، ومعناه: تكسبه لنفسك، وقيل: يكسبه غيره ويؤتيه إياه، يُقال: "كسبت مالا وكسبت غيري مالا"، لأزما ومتعد وأنكر ابن القزاز وغيره أكسبت في التعدّي وصوبه ابن الأعرابي [عياض، ١٩٩٨، ٣٤٧]، وذكر هاهنا خلافا بين اللغويين في صحة تعدية الفعل الثلاثي (كسب) بنفسه أو بهمة التعدية، وفي قول القاضي نظر فقد رواها مسلم وغيره بضم التاء: (وتكسب المَعْدُوم) [مسلم، ١٩٧٢، ١٦٠، ابن حبان، ٦٢٧٧، ١٩٨٣]، وهذه الرواية لا إشكال فيها، فهي من الفعل الرباعي (أكسب)، فالمراد به الفقير الذي صار من شدة حاجته وغاية اضطراره كالمَعْدُوم، وقيل: أي تكسب الناس المَعْدُوم من كل ما لا يجدونه مما يحتاجون إليه، فعلى القول الأول: أي تُعطي الفقير المال والمخدوف هو المال، وعلى القول الأخير المَحْدُوف هو الفقير المحتاج [الأصبهاني، ١٩٨٨، ٤١١/٢، ٤١٢]، ويُقال: "فلان يكسب المَعْدُوم" إذا كان مَجْدُودًا مَحْظُوطًا: أي يكسب ما يحرمه غيره، وقيل: أرادت بالمَعْدُوم الفقير الذي صار من شدة حاجته كالمَعْدُوم نفسه [ابن الأثير، ١٩٧٩، ٣، ١٩١]، وعدّها ابن الجوزي لغة، وعدّها أيضا حذف الألف أفصح اللغتين [ابن الجوزي، ٢٧٤/٤، ٢٧٥]، وقد أفاض أبو شامة المقدسي في إيضاح هذا الإشكال، فرأى أنه يحتمل أن يكون من هذا الباب، لكن لم يذكر إلا مفعولا واحدا، فيحتمل أن يكون المَحْدُوف هو المفعول الأول، ويحتمل أن يكون الثاني، فإن كان المَحْدُوف هو الأول صار كقولك: "أعطيت مالا"، ولا تذكر المُعْطَى، وهذا هو الوجه الأول الذي أشار إليه من لم يسمه فقال: معناه أنه يُعطي ما لا تسخو به نفس غيره، فتقديره على هذا: تُعطي الناس المَعْدُوم، وفي معناه الوجه الذي ذكره الهروي، لأن معناه تكسب نفسك الأشياء المَعْدُومة لغيرك أي تستفيد ما لا يستفيد غيرك، ويجوز أن يكون هذا الفعل يستعمل متعديا إلى واحد وإلى اثنين، وهذا سائغ في السنة الناس يقولون لما قل نظيره مع نفاسته: ما هذا إلا مَعْدُوم بمعنى أنه مَعْدُوم النظير أو أنه لم يزل في حيز العدم إلى أن ظفر به الآن مُبَالِغَة في غرابته، وإن كان المَحْدُوف هو المفعول الثاني، فيكون كقولك: "أعطيت زيدا" ولا تذكر ما أعطيته، وهذا هو الوجه الذي أشار إليه ابن الحافظ إسماعيل، أي: تُعطي المَعْدُوم ما يصير به موجودا، وأما الوجه الذي حكاه عن والده فحقيقة أنك كسبت أجر المَعْدُوم وثوابه ومودته، فإن عين الرجل الضعيف لا يكسب إلا أن يكون حربيا فيغنم، ثم يقدر المفعول الأول محذوفا كما قدرناه في الوجه الذي ذكره الهروي، أي: تكسب نفسك المَعْدُوم أي ثوابه وكان هو الفاعل حتى صار كأنه نسي منسي للاستغناء عنه فيقال: كُسيِت مالا، وتقدير المفعول: كسبت نفسي مالا، وهكذا الكلام فيما كان كذلك نحو رجعت ورجعته والله أعلم.

وسمعت القاضي أبا العباس الخوي يستدل بقول العرب: هذا ليس بشيء إذا أرادوا المُبَالِغَة في حقارته، وأنه كالعدم على صحة مذهب أهل الحق في أن المَعْدُوم لا يُسمى شيئا، لأنه لو كان يُسمى شيئا لما حصلت للعرب مُبَالِغَة في قولهم: هذا لا يُسمى بشيء، وهذا الذي قاله حسن لكن المخالفين يقولون: المَعْدُوم المُمكن يُسمى شيئا، ووافقوا على نفي تسمية غير المُمكن بشيء، فعلى هذا تحصل المُبَالِغَة للعرب على أتم الوجوه، وتقديره: إن هذا عدم مُستحيل وجوده، وهذا أبلغ من قولنا: أنه مَعْدُوم فحسب مودته، فاحتيج هنا إلى إضمارين إلا أنه قد اتسع في حذف المفعول الأول في باب "كسب" إذا كان هو الفاعل حتى

صَارَ كَأَنَّهُ نَسِيَ مَنْسِيً لِّلْإِسْتِغْنَاءِ عَنْهُ فَيَقَالُ: كُسِبَتْ مَالًا، وَتَقْدِيرُ الْمَفْعُولِ: "كُسِبَتْ نَفْسِي مَالًا"، وَهَكَذَا الْكَلَامُ فِيمَا كَانَ كَذَلِكَ نَحْوُ رَجَعْتَ وَرَجَعْتَهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَسَمِعْتُ الْقَاضِي أَبَا الْعَبَّاسِ الْخَوْبِيَّ يَسْتَدَلُّ بِقَوْلِ الْعَرَبِ: هَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ إِذَا أَرَادُوا الْمُبَالَغَةَ فِي حَقَارَتِهِ وَأَنَّهُ كَالْعَدَمِ عَلَى صِحَّةِ مَذْهَبِ أَهْلِ الْحَقِّ فِي أَنَّ الْمَعْدُومَ لَا يُسَمَّى شَيْئًا لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ يُسَمَّى شَيْئًا لَمَا حَصَلَتْ لِلْعَرَبِ مُبَالَغَةٌ فِي قَوْلِهِمْ: هَذَا لَا يُسَمَّى بِشَيْءٍ وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ حَسَنٌ لِّكُنَّ الْمُخَالَفِينَ يَقُولُونَ: الْمَعْدُومُ الْمُمْكِنُ يُسَمَّى شَيْئًا، وَوَافَقُوا عَلَى نَفْيِ تَسْمِيَةِ غَيْرِ الْمُمْكِنِ بِشَيْءٍ، فَعَلِيَ هَذَا تَحْصُلُ الْمُبَالَغَةُ لِلْعَرَبِ عَلَى أَتَمِّ الْوُجُوهِ، وَتَقْدِيرُهُ: إِنَّ هَذَا عَدَمُ مُسْتَحِيلٍ وَجُودِهِ، وَهَذَا أَبْلَغُ مِنْ قَوْلِنَا: أَنَّهُ مَعْدُومٌ فَحَسَبَ [ابن شامة المقدسي، ١٤٣، ١٩٩٩، ١٤٥].

المبحث الرابع: فعل وأفعِل باتفاق المعنى.

قال الحميدي في بيان معاني قولهم: (رجل أعضل وعضل إذا كثر لحمه وكل عصبَة في عصبه فهي عَضَلَة) [الحميدي، ١٩٩٥، ٨٦]، وهو ما أكده أهل اللغة، فقال ابن الأنباري: (ويقَال: رجل عَضِلَ: إذا كان قوي العضل، والعَضَلَة عند العرب: كل لحم مجتمع، وأنشد للقطامي [القطامي، ١٩٦٠، ٤٠]: إذا التَّيَّازَ ذُو العَضَلَاتِ قَلْنَا... إِلَيْكَ إِلَيْكَ ضَاقَ بِهَا ذِرَاعَا) [ابن الأنباري، ١٩٩٢، ١٤٥٣/١]، فَالْعَيْنُ وَالضَّادُ وَاللَّامُ أَصْلُ وَاحِدٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى شِدَّةِ وَالتَّوَاءِ فِي الْأَمْرِ مِنْ ذَلِكَ الْعَضَلُ، فَذَكَرَ الْأَصْمَعِيُّ أَنَّ كُلَّ لَحْمَةٍ صُلْبَةٍ فِي عَصَبَةٍ فَهِيَ عَضَلَةٌ [ابن فارس، ٤، ١٩٧٩/٣٤٥]، وكذلك أشار أبو موسى المدني إلى هذه الدلالة [الأصبهاني، ٢، ١٩٨٨/٤٦٥]، وذكر الحميدي أيضًا: (وَمِنْ ذَلِكَ غَمَدُ السَّيْفِ، لِأَنَّكَ إِذَا غَمَدْتَهُ فَقَدْ أَلْبَسْتَهُ بَغْمَدِهِ وَغَيَّبْتَهُ فِيهِ وَيُقَالُ غَمَدْتُ السَّيْفَ وَأَغْمَدْتَهُ) [الحميدي، ١٩٩٥، ٥١٢]، وقد ساوى بينهما بعض أئمة اللغة كابن السكيت كما نقله عنه القالي وابن سيدة وابن منظور [القالي، ٣٥٤، ١٩٧٥]، ابن سيدة، ٢٠٠٠، ٥٧١/٥، ابن منظور، ٣، ١٤١٤/٣٢٦]، وذكر نشوان الحميري أن أغمَد اللغة المشهورة، وغمَد لغة قليلة [الحميري، ١٩٩٩، ٨/٥٠١٠]، وذكر أبو عبيد أنها لغتان فصيحتان [أبو عبيد، ٢٠٠٤، ٥٧٤/٢].

نظير ذلك أيضا عدم تفرقه بين الفعل الثلاثي (أوى) وبين الفعل الرباعي (أوى)، إذ قال: (أوى إِلَيْهِ أَوِيًّا، وَأَوَيْتُ غَيْرِي أَوِيَّةً إِبْوَاءً، قَالَ تَعَالَى: {أَوَى إِلَيْهِ أَخَاهُ}، أَي: ضَمَّهُ، وَالْمَأْوَى مَكَانٌ كُلُّ شَيْءٍ الَّذِي يَأْوِي إِلَيْهِ وَيَنْضَمُّ إِلَيْهِ، وَتَقُولُ: "أَوَيْتُ لَهُ أَوِيَّ لَهُ"، إِذَا رَتَبْتَ لَهُ وَرَقْتَ نَفْسَكَ عَلَيْهِ أَيْةً وَمَأْوِيَّةً، وَقَالَ الْأَزْهَرِيُّ: "أَوَى وَأَوَى بِمَعْنَى وَاحِدٍ وَفِي الْحَدِيثِ: "لَا يَأْوِي الضَّالَّةُ إِلَّا ضَالًّا" [ابن الجعد، ١٩٩٠، ٢١٦٠]، وَلَمْ يَقُلْ يَأْوِي وَلَا رَوَاهُ أَحَدٌ عِلْمَانَهُ) [الحميدي، ١٩٩٥، ٥١٦]، والمشهور في القرآن الكريم واللغة التفرقة بينهما، وقد ساوى الْأَزْهَرِيُّ بينهما، وذكر خلافا بين اللغويين، إذ ذكر أن: "أوى وَأَوَى بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ: "أَوَيْتُ فَلَانًا"، إِذَا أَنْزَلْتَهُ بَكَ وَأَوَيْتُ الْإِبِلَ، بِمَعْنَى: أَوَيْتُهَا وَأَقْرَأْتِي الْإِبَادِي عَنْ شَمْرِ لِأَبِي عُبَيْدٍ، يُقَالُ: أَوَيْتَهُ بِالْقَصْرِ وَأَوَيْتَهُ بِالْمَدِّ عَلَى أَفْعَلْتَهُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، قَالَ: "أَوَيْتُ إِلَى فَلَانٍ"، بِالْقَصْرِ لَا غَيْرَ [أبو عبيد، ٢، ٥٧٣/٢٠٠٤]، وَأَخْبَرَنِي الْمُنْذِرِيُّ عَنْ أَبِي الْهَيْثَمِ أَنَّهُ أَنْكَرَ أَنْ يُقَالَ: أَوَيْتُ بِقَصْرِ الْأَلْفِ بِمَعْنَى أَوَيْتُ، قَالَ: وَيُقَالُ: أَوَيْتُ فَلَانًا بِمَعْنَى: أَوَيْتُ إِلَيْهِ، قُلْتُ: وَلَمْ يَحْفَظْ أَبُو الْهَيْثَمِ رَحِمَهُ اللَّهُ هَذِهِ اللَّغَةَ، وَهِيَ صَحِيحَةٌ، وَسَمِعْتُ أَعْرَابِيًّا فَصِيحًا مِنْ بَنِي نُمَيْرٍ كَانَ اسْتُرْعِيَ إِبِلًا جُرْبًا، فَلَمَّا أَرَاَهَا مَلَتْ الظَّلَامَ نَحَاها عَنْ مَأْوَى الْإِبِلِ الصَّحَاحِ، وَنَادَى عَرِيفَ الْحَيِّ وَقَالَ: "أَلَا أَيْنَ أَوِي هَذِهِ الْإِبِلُ الْمُوقَّسَةُ؟ وَلَمْ يَقُلْ: أَوِي" [ابن حنبل، ١٩٤٩١، ١٩٩١، أبو داود، ١٦٢٢]، هَكَذَا رَوَاهُ فَصَحَاءُ الْمُحَدِّثِينَ بِفَتْحِ الْيَاءِ، وَهُوَ عِنْدِي صَحِيحٌ لَا ارْتِيَابَ فِيهِ كَمَا رَوَاهُ أَبُو عُبَيْدٍ عَنْ أَصْحَابِهِ وَسَمِعْتُ الْفَصِيحَ مِنْ بَنِي كِلَابٍ يَقُولُ لِمَأْوَى الْإِبِلِ: مَأْوَاةٌ بِالْهَاءِ" [الأزهرى، ٢٠٠١، ١٥/٤٦٧]، ولكنه عدَّ الكلامَ الجيدَ ما تقدم أن المقصور لازم وأنَّ الممدود متعدي [الأزهرى، ٢٠٠١، ١٥/٤٦٧]، فقد فرق الإمام النووي بينهما في الدلالة، إذ قال: (قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "أَمَّا أَحَدُهُمْ فَأَوَى إِلَى اللَّهِ فَأَوَاهُ اللَّهُ" [مسلم، ٢١٧٦، ١٩٧٢]، لَفْظُهُ أَوَى بِالْقَصْرِ وَأَوَاهُ بِالْمَدِّ هَكَذَا الرِّوَايَةُ، وَهَذِهِ هِيَ اللَّغَةُ الْفَصِيحَةُ وَبِهَا جَاءَ الْقُرْآنُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ لَزِمًا كَانَ مَقْصُورًا، وَإِنْ كَانَ مُتَعَدِّيًا كَانَ مَمْدُودًا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: {نَمِ نِي نِي هَجْ هَمْ هَي} [سورة الكهف: ٦٣]، وَقَالَ تَعَالَى: {قِي قِي كَا كُلْ كَم} [سورة الكهف من الآية: ١٠]، وقال في المتعدي: (نَمِ نَمِ نَمِ) [سورة المؤمنون: ٥٠]، وقال تعالى: {أَ يَرْيَبُ يَمِ} [سورة الضحى: ٦]، قَالَ الْقَاضِي [عياض، ١/٥٢]: "وَحَكَّى بَعْضُ أَهْلِ اللَّغَةِ فِيهِمَا جَمِيعًا لَعْنَتَيْنِ الْقَصْرَ وَالْمَدَّ، فَيُقَالُ: "أَوَيْتُ إِلَى الرَّجُلِ" بِالْقَصْرِ وَالْمَدِّ، وَأَوَيْتُهُ بِالْمَدِّ وَالْقَصْرِ،

وَالْمَشْهُورُ الْفَرُّقُ كَمَا سَقَّ، قَالَ الْعُلَمَاءُ: مَعْنَى أَوَى إِلَى اللَّهِ، أَي: لَجَأَ إِلَيْهِ، قَالَ الْقَاضِي، وَعِنْدِي: أَنَّ مَعْنَاهُ هُنَا دَخَلَ مَجْلِسَ ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ دَخَلَ مَجْلِسَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَجْمَعُ أَوْلِيَائِهِ وَانْضَمَّ إِلَيْهِ، وَمَعْنَى: آوَاهُ اللَّهُ، أَي: قَبِلَهُ وَقَرَّبَهُ، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ رَحِمَهُ أَوْ آوَاهُ إِلَى جَنَّتِهِ، أَي: كَتَبَهَا لَهُ [النووي، ١٩٧٢/١٤، ١٥٨/١٤، ١٥٩]، وهو قول الأصمعي، وفرق بينهما أئمة اللغة كالخليل [الفراهيدي، ٣٥٤/٥، عياض ٦٦/١٩٩٨، ٧]، وذكر القاضي عياض أَنَّ الأشهر في اللزوم القصر [عياض، ١٩٩٨، ٦٦/٧]، وفرق بينهما بعض شراح الحديث النبوي الشريف [ابن بطال، ٢، ١٢١/٢٠٠٣، ابن قرقول، ١، ٢٠١٢/٣٤٥، اليفرنى، ٢٠٠١، ٢/٥٠٠، القرطبي، ١٩٩٦، ٥/٥٠٧].

نظير ذلك قوله: (جملت الشحم وأجلته إذا أدبته، والجميل عند العرب ما أذيب من الشحم وكذلك الصهارة أيضا ويقولون لما أذيب من الإلية) [الحمدي، ٢٠٧، ١٩٩٥]، وهو ما أشار إليه أئمة اللغة فذكره ابن السكيت: (وقد جمل الشحم يجمله جملاً إذا أذابه، وقد أجمل الرجل إذا أذاب الشحم والألية)، [ابن السكيت، ١٩٨٧، ٢٧٠]، وهو ما أجاز ابن فارس وابن سيده [ابن فارس، ٢٠٠٥، ١٠٥]، ابن سيده، ٢٠٠٠، ١٠/٥٩٩]، بيد ابن منظور أجاز له ولكنه رأى أن جمل أفصح من أجمل [ابن منظور، ١٩٨٤، ١٤/٥١]، وعدّها الحميري لغة [الحميري، ١، ١٩٩٩/٣٥٨].

نظير ذلك أيضا ما قاله الحمدي: (طاف بالشئ واستطاف وأطاف بمعنى واحد) [الحمدي، ١٩٩٥، ٢٠٩]، وأشار إليه بعض أئمة اللغة، فساوى بينهما كالفارابي ونشوان الحميري وغيرهم [الفارابي، ١٩٩٩، ٧/١٩٤، الحميري، ١٩٩٩، الرازي، ١٩٩٩، ١٩٣، الفيومي، ٢/٣٨٠]، وذكر تساوي أيضا الفعلان جهش وأجهش على قول الراوي: ("جهش الناس إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم"، أي: فرعوا إليه وأسرعوا نحوه واستغاثوا به ويقال جهش يجهش وأجهش يجهش إذا تهيأ للبكاء) [الحمدي، ١٩٩٥، ٢١١]، وأجاز ذلك طائفة من اللغويين [كراع النمل، ٢٤٣، ١٩٨٩، ابن دريد، ١، ١٩٨٧/٤٧٩، الفارابي، ٢، ٢٠٠٣/٢٠٥، وابن فارس، ١٩٨٦، ٢٠١].

المبحث الخامس: التذكير والتأنيث.

ذكر الحميدي في بيان قول النبي ﷺ لإحدى النساء وأرادت الطلاق من زوجها: ("حَتَّى تَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ" [البخاري، ٢٩٣٦، ٢٠٠٣، مسلم، ٤٣٣، ١]، كِنَايَةً عَنِ الْبُلوغِ الشَّهْوَةِ فِي الْجَمَاعِ بِالْإِنْزَالِ شَبِهَ ذَلِكَ بِالْعَسَلِ وَحَلَاوَتِهِ كَأَنَّمَا أَرَادَ الْقُطْعَةَ مِنَ الْعَسَلِ وَلِذَلِكَ أَنْثُ، وَقِيلَ أَنْثُ عَلَى مَعْنَى النُّطْفَةِ، وَهِيَ مُؤَنَّثَةٌ) [الحميدي، ١٩٩٥، ٥٠٥]، وإلى نحو هذا الجواب أجاب به أئمة اللغة، فهذا ما ذكره الأزهرى من قبل أَنَّ العسيلة كناية عن لذاة الجماع، فكل من جامع حتى يلتقي الختانان، فقد ذاق وأذاق العسيلة، وقد سمع أبا الفضل يحكي عن أحمد بن يحيى قال إنما صغر العسيلة بالهاء، لأنه جعلها قطعة منها، ومنه كما يقال كنا في لحمة ونبيذة وعسلة فجعل البضعة منه، ومنها في حلاوته ولذاذته إذا التقي كالعسل، وقال غيره أنت العسيلة، لأنَّ العسل يذكر ويؤنث، وهذا قول القتيبي والقول ما قاله ثعلب [الأزهرى، ٣٣١، ١٣٩٩]، وأضاف أيضا إنَّ العسيلة: ماء الرجل، قَالَ: والنطفة تسمى العسيلة، رَوَى ذَلِكَ شَمْرٌ عَنْ أَبِي عَدْنَانَ عَنْ أَبِي زَيْدٍ الْأَنْصَارِيِّ، وَالصَّوَابُ مَا قَالَه الشَّافِعِيُّ؛ لِأَنَّ الْعُسَيْلَةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ كِنَايَةٌ عَنْ حَلَاوَةِ الْجَمَاعِ الَّذِي يَكُونُ بِتَغْيِيبِ الْحَشْفَةِ فِي فَرجِ الْمَرْأَةِ، وَلَا يَكُونُ ذَوَاقِ الْعُسَيْلَتَيْنِ مَعًا إِلَّا بِالتَّغْيِيبِ وَإِنْ لَمْ يُنْزَلَا، وَلِذَلِكَ اشْتَرَطَ عُسَيْلَتَهُمَا، وَأَنْثُ الْعُسَيْلَةَ، لِأَنَّهُ شَبَّهَهَا بِقِطْعَةٍ مِنَ الْعَسَلِ وَهَذَا كَمَا نَقُولُ: كُنَّا فِي لَحْمَةٍ وَنَبِيذَةٍ وَعَسَلَةٍ، أَي: فِي قِطْعَةٍ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مِنْهَا [الأزهرى، ٢، ٥٦/٢٠٠١]، فقد ذكر اللغويون أَنَّ العسل مما يجوز فيه التذكير والتأنيث [ابن الأنباري، ١، ١٩٨١/٤٦٤]، وأنشد للشماخ [الشماخ، ١٦٣]:

كَأَنَّ عُيُونَ النَّاطِرِينَ يَشْفُقُهَا * بِهَا عَسَلٌ، طَابَتْ يَدَا مَنْ يَشُورُهَا

وذهب التستري وابن جني وأبو البركات الأنباري إلى أنه مؤنث [التستري، ٩٠، ١٩٨٣-٩٣، ابن جني، ٧٦، ١٩٨٥، الأنباري، ٨٠، ١٩٩٦]، وأكد الحافظ العراقي هذه المعنى: (أَنَّهَا عَلَى إِرَادَةِ اللَّذَّةِ، وَقِيلَ أَنَّهَا عَلَى إِرَادَةِ النُّطْفَةِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، لِأَنَّ الْإِنْزَالَ لَا يَشْتَرُطُ، وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ صَغُرَتِ الْعَسَلَةُ بِالْهَاءِ، لِأَنَّ الْعَالِبَ فِي الْعَسَلِ التَّأْنِيثُ قَالَ، وَيُقَالُ إِنَّمَا أَنْثُ لِأَنَّهُ أُرِيدَ بِهِ الْعَسَلَةُ، وَهِيَ الْقِطْعَةُ مِنْهُ كَمَا يُقَالُ لِلْقِطْعَةِ مِنَ الذَّهَبِ ذَهَبَةٌ) [العراقي، ٧/٩٨]، وإنما صغره إشارة إلى الفقر القليل الذي يحصل به الحل، وكنى به عن لذة الجماع، وكأنه أراد لعقة عسل فأنث، وإلا فهو مذكر كما هو في رأي ابن قرقول والطبيبي [ابن قرقول، ٥، ٢٠١٢/٤١، الطبيبي، ٧، ١٩٩٧/٢٣٤٦]، وهو مخالف لما ذهب إليه بعض أئمة اللغة أنه مؤنث،

وقال أيضا في بيان معنى: (الطاغوت: الصنم، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: "الْعَرَبُ تَجْعَلُ الطَّاغُوتَ وَاحِدًا وَجَمْعًا وَفِي التَّنْزِيلِ فِي التَّائِيَةِ: { وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا } [سورة الزمر: ١٧]، وَفِي التَّنْذِيرِ: { وَقَدْ أَمَرُوا أَنْ يَكْفُرُوا } [سورة النساء: ٦٠]، وَجَمْعُهُ طَوَاغِيتٌ [الأنباري، ١٧١، ١٩٨١]، وَفِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ، " وَمِنْهُمْ مَنْ يَتَّبِعُ الطَّوَاغِيتَ " [البخاري، ٢٠٠٣، ٨٠٦]، وَكُلُّ مُتَجَاوِزِ الْحَدِّ فِي عَصِيَانِهِ أَوْ الْعَصِيَانِ بِهِ إِذَا جَاوَزَ مَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِهِ، فَإِنَّهُ يُسَمَّى بِاسْمِ مَاخُودٍ مِنَ الطَّغْيَانِ، يُقَالُ: " طَغَى طَغْيَانًا فَهُوَ طَاغٌ، وَيُقَالُ: طَغَى السَّيْلُ "، إِذَا جَاءَ بِمَاءٍ كَثِيرٍ يُجَاوِزُ بِمَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِهِ) [الحميدي، ٢٩٣، ١٩٩٥-٢٩٤]، وَأَشَارَ أَيْضًا إِلَى أَنَّ الطَّوَاغِيَّ جَمْعُ طَاغِيَةٍ، وَهِيَ الْإِلَهَةُ الَّتِي كَانُوا يَعْبُدُونَهَا [الحميدي، ٢٧٨، ١٩٩٥]، وَهِيَ الْأَصْنَامُ الَّتِي كَانَتْ تَعْبُدُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَهِيَ الطَّوَاغِيتُ [الحميدي، ٦٣، ١٩٩٥]، فَأَشَارَ الْقَاضِي عِيَاضُ إِلَى أَنَّ الطَّوَاغِيَّ جَمْعٌ وَمُفْرَدُهُ طَاغِيَةٌ وَطَاغُوتٌ، وَقَبْلَ الطَّوَاغِيتِ: بَيُوتُ الْأَصْنَامِ [عِيَاضُ، ١، ١٩٩٨/٣٢١]، وَقَبْلَ الطَّوَاغِيَّ: لَيْسَ مِنَ الطَّوَاغِيتِ، وَلَكِنَّهُ جَمْعُ طَاغُوتٍ [الأصبهاني، ٢، ١٩٨٨/٣٥٧]، وَأَشَارَ الْفَرَاءُ إِلَى مَعْنَى الْجَمْعِ: (وَهِيَ فِي قِرَاءَةِ أَبِي وَعَبْدَ اللَّهِ: " وَعَبْدُوا " عَلَى الْجَمْعِ، وَكَانَ أَصْحَابُ عَبْدِ اللَّهِ يَقْرَأُونَ: « وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ » عَلَى فَعَلٍ وَيُضَيِّفُونَهَا إِلَى الطَّاغُوتِ، وَيُفَسِّرُونَهَا: خَدَمَةُ الطَّاغُوتِ، فَأَرَادَ قَوْمٌ هَذَا الْمَعْنَى فَرَفَعُوا الْعَيْنَ فَقَالُوا: عَبْدُ الطَّاغُوتِ مِثْلُ ثَمَارٍ وَثَمَرٌ يَكُونُ جَمْعُ جَمْعٍ) [الفراء، ١، ١٩٨٠/٣١٤]، وَذَهَبَ غَيْرُهُ إِلَى أَنَّهُ مُفْرَدٌ فَالْفَرَاءُ يَرَى أَنَّهُ جَمْعٌ، وَعَضَدَ هَذَا بِقِرَاءَاتٍ قُرْآنِيَّةٍ شَاذَةٍ، وَهُوَ مِمَّا يَسَاعِدُ عَلَى تَفْسِيرِ اللَّفْظِ، فَذَكَرَ ابْنُ سَيِّدَةَ أَنَّ الطَّاغُوتَ يَقَعُ عَلَى الْوَحْدِ وَالْجَمْعِ، وَأَنَّهُ يَذْكَرُ وَيُؤَنَّثُ، قَالَ الْفَارَسِيُّ: " قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ: الطَّاغُوتُ جَمْعٌ "، وَلَيْسَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا عَلَى مَا قَالَ، وَذَلِكَ أَنَّ الطَّاغُوتَ مُصَدَّرٌ كَالرَّغُوتِ، فَكَمَا أَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ الَّتِي هَذَا الْإِسْمُ عَلَى وَزْنِهَا أَحَادٌ، وَلَيْسَتْ بِجُمُوعٍ، فَكَذَلِكَ هَذَا الْإِسْمُ مُفْرَدٌ لَيْسَ بِجَمْعٍ وَالْأَصْلُ فِيهِ التَّنْذِيرُ... فَإِنَّمَا أَنْتَ عَلَى إِرَادَةِ الْإِلَهَةِ الَّتِي كَانُوا يَعْبُدُونَهَا وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مُصَدَّرٌ مُفْرَدٌ قَوْلُهُ تَعَالَى: { نَحْ نَم } [سورة البقرة: ٢٥٧]، فَأَفْرَدَ فِي مَوْضِعِ الْجَمْعِ كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ [زهير، ٢٠٠٥، ٤٩]: " هُمْ بَيْنَنَا فَهُمْ رِضًا وَهُمْ عَدْلًا "... فَأَمَّا قِرَاءَةُ الْحَسَنِ "أُولَئِاهُمُ الطَّوَاغِيتُ"، فَإِنَّهُ جَمْعٌ كَمَا جَمَعَ الْمَصَادِرُ [ابن سيده، ٥، ١٩٩٦/١٥٠]، وَذَكَرَ ابْنُ جَنِّي قِرَاءَةَ أَبِي وَقَدِّغِيرَهُ تَوْحِيدَ الْجَمْعِ: وَعِبَادَةُ الطَّاغُوتِ، وَعِبَادَةُ الطَّاغُوتِ قِرَاءَةُ الْبَصْرِيِّينَ [ابن جني، ١، ١٩٩٩/٢١٥]، فَهَنَّاكَ مَنْ يَرَى أَنَّ اللَّفْظَ مُفْرَدٌ، وَالْأَصْلُ فِيهِ التَّنْذِيرُ كَمَا تَقْدِمُ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارَسِيِّ، وَلَكِنْ مَا ذَكَرَ الْحَمِيدِيُّ وَابْنُ سَيِّدَةَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مُفْرَدٌ قَدْ جُمِعَ عَلَى الطَّوَاغِيتِ، وَسِيَاقُ الْآيَةِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ جَمْعٌ، فَهُوَ حَمَلٌ عَلَى الْمَعْنَى فَالْإِسْمُ الْمَوْصُولُ (مَنْ) يَحْمِلُ عَلَى اللَّفْظِ، وَيَحْمِلُ عَلَى الْمَعْنَى.

المبحث السادس: النسب إلى الجمع.

قال الحميدي في بيان النسبة إلى: ("أَثَوَابِ سُحُولِيَّةٍ" [مالك، ٢٠١٦، ١٠١٠]، ابن حنبل ١٢٢، ٢٤١٩١، عبد الرزاق، ١٩٧٠، ٦١٧١، ابن أبي شيبة، ١١٠٥٠، ١٩٨٩، ابن راهويه، ١٩٩١، ٧٧٢، مسلم، ٩٤١، أبو يعلى، ١٩٨٤]، قَالَ الْقَتِيبِيُّ سَحُولُ جَمْعُ سَحْلٍ، وَهُوَ ثَوْبٌ أَبْيَضٌ وَتَجْمَعُ سَحُولٌ عَلَى سَحْلٍ، وَقَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ سَحُولُ بَيْضٌ مِنَ الْقَطْنِ خَاصَّةً وَيُقَالُ: إِنَّهَا ثِيَابٌ مَنْسُوبَةٌ إِلَى سَحُولٍ، وَهِيَ قَرِيْبَةٌ بِالْيَمَنِ وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَقَدْ قَرَأْنَا نَحْنُ بِمَكَّةَ عَلَى شَيْخٍ مِنْ شُيُوخِ الْحَدِيثِ كَانَ مِنْ أَهْلِ هَذِهِ الْقَرْيَةِ، فَائِمَةُ الْحَدِيثِ الشَّرِيفُ رَوَا الْوَجْهَيْنِ، وَهَاهُنَا ذَكَرَ الْحَمِيدِيُّ الْوَجْهَ الصَّحِيحَ بَيْنَ الْأَقْوَالِ، فَاخْتَارَ أَنَّهُ نَسَبَةٌ إِلَى قَرْيَةٍ بِالْيَمَنِ، وَهُوَ بِحَسَبِ رَأْيِي هُوَ الصَّوَابُ أَيْضًا، وَقَدْ وَرَدَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ النِّسْبَةُ إِلَى الْبُلْدَانِ كَثِيرًا، وَهُوَ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ أَبُو عُبَيْدٍ الْهَرَوِيُّ مِنْ قَبْلِ لَكْنِهِ لَمْ يَصِحَّ أَيُّ قَوْلٍ مِنْهَا [الهروي، ٣، ١٩٩٩/٨٧٤]، وَبَيِّدَ أَنَّ بَعْضَ اللَّغَوِيِّينَ نَفَى هَذِهِ النِّسْبَةَ، فَذَكَرَ الْأَزْهَرِيُّ أَنَّ سَحُولَ بَفَتْحِ السَّيْنِ مَدِينَةٌ بِنَاحِيَةِ الْيَمَنِ تَحْمِلُ مِنْهَا ثِيَابٌ يُقَالُ لَهَا السَّحُولِيَّةُ، وَأَمَّا السَّحُولُ بِضَمِّ السَّيْنِ فَهِيَ الثِّيَابُ الْبَيْضُ وَاحِدُهَا سَحْلٌ، وَقَدْ يَجْمَعُ سَحْلًا كَمَا يَجْمَعُ رَهْنًا رَهْنًا وَسَقْفًا [الأزهر، ١٢٨، ١٣٩٩]، وَأَنْشَدَ لِلشَّاعِرِ [الهذلي، ٢، ١٩٦٥/١٠]:

كَالسَّحْلِ الْبَيْضِ جَلَا لَوْنُهَا... سَحَّ نِجَاءِ الْحَمَلِ الْأَسْوَلِ

وَأَجَازَ الْجَوْهَرِيُّ وَنَجْمُ الدِّينِ النَّسْفِيُّ الْوَجْهَيْنِ فَيَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا [الجوهري، ١٧٦٢، ١٩٨٧، النَّسْفِيُّ ١٣١١، ١٤]، وَأَبَانَ الزَّمَخْشَرِيُّ هَذَا الْإِشْكَالَ وَرَدَّ عَلَى بَعْضِ اللَّغَوِيِّينَ، إِذْ ذَكَرَ أَنَّ " أَثَوَابَ سُحُولِيَّةٍ " كُرِّسَ لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ، وَرَوِي: " فِي ثَوْبَيْنِ سَحُولِيَّيْنِ "، وَرَوِي: " حَضُورِيَيْنِ " سَحُولٍ وَحَضُورٌ قَرِيْبَانِ مِنْ قَرْيَةِ الْيَمَنِ، وَأَنْشَدَ لَطَرْفَةَ [طَرْفَةُ، ٨٩]:

وبالسَّفَح آياتُ كَأَنَّ رُسُومَهَا... يَمَانٌ وَشَتُهُ رَيْدَةٌ وَسُحُولٌ
وَقِيلَ: السَّحُولِيَّةُ الْمَقْصُورَةُ كَأَنَّهَا نَسَبَتْ إِلَى السَّحُولِ وَهُوَ الْقَصَارُ، لِأَنَّهُ يَسْجُلُهَا، أَي: يَغْسِلُهَا فَيَنْفِي عَنْهَا
الْأَوْسَاخَ، وَرَوَى بِضَمِّ السَّيْنِ عَلَى أَنَّهُ نَسَبَ إِلَى السُّحُولِ جَمْعَ سَحْلٍ، وَهُوَ الثُّوبُ الْأَبْيَضُ، وَقِيلَ الثُّوبُ مِنَ
الْقُطْنِ، وَأَنْشَدَ لَزْهَرٍ [زهير، ٢٠٠٥، ١٢]:

كَأَنَّ بَرِيقَهُ بَرَقَانُ سَحْلٍ... جَلَا عَنْ مَتْنِهِ حَرَضٌ وَمَاءٌ
وَكَانَ الَّذِي سَوَّغَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ النَّسْبَةَ إِلَى الْجَمْعِ أَنَّ مَا فِي قَوْلِكَ لَوْ قُلْتَ: "رَجُلٌ سُحُولِي" إِذَا كَانَ يَبِيعُ
السَّحُولَ أَوْ يَلْبَسُهَا كَثِيرًا أَوْ يَلْبَسُهَا فِي الْجُمْلَةِ مِمَّا يَمْنَعُ مِنْ تَسْوِيعِهِ، إِذْ الْمَقْصُودُ الْإِيذَانُ بِمَلَابِسَةِ الرَّجُلِ
هَذَا الْجِنْسِ لَا مَعْنَى فِي الْجِنْسِ، وَهُوَ الْجَمْعُ مَقْفُودٌ هَاهُنَا، لِأَنَّ الْأَثَابَ هِيَ السَّحُولُ فِيمَا يَرْجِعُ إِلَى الثَّوبِ،
وَلَكِنْ السَّحُولُ فِيهَا اخْتِصَاصٌ بِلَوْنٍ فَنَسَبَهَا إِلَيْهَا لِنَقَادِ هَذِهِ الْخُصُوصِيَّةَ فِيهَا وَيُؤَدِّنُ بِأَنَّهَا مِنْهَا فِي اللَّوْنِ،
وَهَذِهِ مُفَارَقَةٌ بَيِّنَةٌ مَرخُصَةٌ فِي تَرْكِ الرُّجُوعِ إِلَى الْوَاحِدِ، وَرَأَيْتُ فِي تَهْذِيبِ الْأَزْهَرِيِّ بِخَطِّهِ السَّيْنِ
مُضْمُومَةٌ فِي اسْمِ ذَا لُقْرِيَّةٍ، وَالثِّيَابُ الْمُنْسُوبَةُ إِلَيْهَا، وَهَذَا خِلَافَ مَا رَوَى فِي الْكُتُبِ
الْمُضْبُوطَةِ [الزَمْخَشَرِيُّ، ١٥٩/٢]، وَأَثَارُ الزَمْخَشَرِيِّ أَيْضًا إِشْكَالًا وَهُوَ النَّسْبَةُ إِلَى الْجَمْعِ فَقَدْ مَنَعَهُ
الْجُمْهُورُ وَهُوَ أَخَذَ بِهِ، وَأَجَازَهُ الْكُوفِيُّونَ، فَقَدْ وَجَّهَهُ تَوَجُّيْهَا مَقْبُولًا حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ هَذَا الْإِشْكَالِ، فَالنَّسْبَةُ
إِلَى الْبَلَدَةِ يَكُونُ أَيْسَرُ وَأَسْهَلُ لِلخُرُوجِ مِنْ هَذَا الْإِشْكَالِ الصَّرْفِيِّ، وَقَدْ وَقَعَتْ مِثْلُ هَذِهِ النَّسْبَةِ فِي كَلَامِ
العَرَبِ، فَذَكَرَ ابْنُ يَعِيشَ أَنَّ "الشَّعْوبِيَّةَ"، بِضَمِّ الشَّيْنِ: قَوْمٌ يُصَغَّرُونَ شَأْنَ الْعَرَبِ، وَهُوَ مَنْسُوبٌ إِلَى
"الشَّعُوبِ"، وَهُوَ جَمْعُ "شَعْبٍ"، وَهُوَ مَا تَشَعَّبَ مِنْ قِبَائِلِ الْعَرَبِ وَالْعَجَمِ، وَنُظِيرُهُ مِنَ النَّسَبِ إِلَى الْجَمْعِ
قَوْلُهُمْ: "أَبْنَاوِيٌّ" فِي النَّسَبِ إِلَى أَبْنَاءِ فَارِسَ، وَقِيلَ: سَمَّوْا بِذَلِكَ لِتَعَلُّقِهِمْ بِظَاهِرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: {بِمِ بْنِ تَر} [سُورَةُ الْحَجَرَاتِ: ١٣]، وَذَكَرَ ابْنُ هُبَيْرَةَ أَنَّهُ غَلَبَتْ الشَّعْوبِيَّةُ بِلَفْظِ الْجَمْعِ عَلَى جِيلٍ مِنَ الْعَجَمِ، حَتَّى قِيلَ
لِمُحْتَقِرِ أَمْرِ الْعَرَبِ: "شَعْوبِيٌّ"، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْهُمْ، وَأَضَافُوا إِلَى الْجَمْعِ لَغَلَبَتِهِ عَلَى الْجِيلِ الْوَاحِدِ، كَقَوْلِهِمْ: "أَنْصَارِيٌّ" [ابْنُ يَعِيشَ، ١٣٩٣، ١/٤٤-٤٥] وَعَلِقَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ عَلَى هَذَا الشَّرْطِ، وَعَلِقَ نَازِرُ الْجَيْشِ
عَلَى ذِكْرِهِ ابْنَ مَالِكٍ: "إِنْ لَمْ يَبْقِ الْجَمْعُ عَلَى جَمْعِيَّتِهِ بِنَقْلِهِ إِلَى الْعِلْمِيَّةِ كَأَنَّمَا نَسَبَ إِلَيْهِ عَلَى لَفْظِهِ، فَقِيلَ:
أَنْصَارِيٌّ، وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ بَاقِيَا عَلَى جَمْعِيَّتِهِ وَجَرَى مَجْرَى الْعِلْمِ كَالْأَنْصَارِ، وَكَذَا إِنْ كَانَ جَمْعًا أَهْمَلُ وَاحِدَهُ
كَالْأَعْرَابِ"... أَطْلَقَ الْمُصَنِّفُ فِي قَوْلِهِ: "إِنْ اسْتَعْمَلَ وَاحِدَ الْجَمْعِ نَسَبَ إِلَيْهِ"، وَفِي ذَلِكَ تَقْيِيدٌ، وَهُوَ أَنَّهُ يَرُدُّ
إِلَى الْوَاحِدِ بِشَرْطِ أَلَّا يَكُونَ رَدُّهُ إِلَى الْوَاحِدِ يَغْيِرُ الْمَعْنَى، فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ كَذَلِكَ يَنْسَبُ إِلَى الْجَمْعِ عَلَى
لَفْظِهِ [ابْنُ نَازِرٍ الْجَيْشِ، ٩، ١٤٢٨/١٤٢٨]، فَعَلَّاهُ غَيْرُهُ بِأَنَّ الْمَطْلُوبَ مِنَ النَّسَبِ إِلَى الْجَمْعِ الدَّلَالَةُ عَلَى
أَنَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ ذَلِكَ الْجِنْسِ مَلَابِسَةٌ [الْأَزْهَرِيُّ، ١٩٥٤، ٢/٦١٠].

الخاتمة

يمكن أن أوجز أهم النتائج التي توصلت إليها على النحو الآتي:

- البحث كشف عن الجهود الكبيرة للعلماء في شرح الألفاظ الغريبة في الحديث النبوي الشريف، ومنهم الحميدي الذي سعى إلى جمع الألفاظ الغريبة الواقعة بين صحيح البخاري ومسلم، وبيان ما فيها من غرابة، وبيان اشتقاقها ودلالاتها، وهو أمر ليس باليسير، فيحتاج إلى دراية كبيرة ومعرفة عميقة بكلام العرب ودقائق أسرارهم ومراميهم وهذا ما وقف عليه وأبانه الحميدي في هذا الشرح اليسير.
- الحميدي أفاد ممن كتبوا في هذا الفن اللغوي ممن قبله من اللغويين، فذكر أقوال اللغويين القدامى الذين عنوا بتفسير هذه الألفاظ الغريبة، ولم يقف عند نقلها عن السابقين بل كانت له ثقافته المميزة، فهو يختار ما يراه صحيحاً ومناسباً في رأيه كما تقدم أنفاً في مبحث النسبة إلى الجمع، فصحح النسبة إلى البلدة التي وردت بصيغة الجمع وكذلك رأيه في معنى الطاغوت، فإراه مفرداً بدليل وروده في الحديث النبوي الشريف، وكذلك صوب تأنيث لفظة (العسيلة) على معنى القطعة من الشيء، وليس على جواز تأنيث العسل وتذكيره كما ذهب إليه أكثر اللغويين، وقد يعبر عن هذا الاختيار بالوجه، وهو هاهنا يختار ما يناسب السياق اللغوي، وليس ما رواه الرواة، فهو يحكم المقاييس اللغوية ويقدمها على السماع، وإن اختلف معه أكثر المحدثين في استقامة اللفظ في الحديث النبوي الشريف وصحة استعماله على نحو ما تقدم في لفظة (كسب).
- فكانت له ثقافته اللغوية الواسعة، فقد أضاف إلى الأفعال التي تتعدى بنفسها وتتعدى بحرف جر الفعل (أنصت) وقد غفل عن ذكره أكثر اللغويين والنحويين، فهذه الأفعال حصرها بعض النحويين بعدة

أفعال، ولكن أجاز الحميدي قياسها على بعض الأفعال مثل (نصح وشكر) التي اختلف جمهور النحويين في قياسيتها، أو حملها على السماع ولا يجوز القياس عليها، وهو الصواب والله أعلم، وأثبت البحث عدم دقة قول بعض النحويين واللغويين أن العرب لا تكاد تقول: (شكرتك ونصحتك)، فقد ورد عن العرب الفصحاء استعمال ذلك، ومدار القبول هو الاستعمال، وأما استعماله في القرآن الكريم فهو هذا هو الوجه الأوضح لا شك، وعدم ورده في القرآن الكريم فليس بحجة على عدم فصاحته، وفضلا على أن بعض النحويين من قال بفصاحة الوجهين.

المصادر والمراجع

- الإبانة في اللغة العربية: سلمة بن مسلم العوتبي الصُّحاري، المحقق: د. عبد الكريم خليفة - د. نصرت عبد الرحمن - د. صلاح جرار - د. محمد حسن عواد - د. جاسر أبو صفية، وزارة التراث القومي والثقافة - مسقط - سلطنة عمان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- أدب الكاتب: أبو محمد عبد الله بن مسلم المعروف بابن قتيبة الدينوري (٢٧٦ هـ) حققه الدكتور محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (٧٤٥ هـ) تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
- أساس البلاغة: الشيخ أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت: ٥٣٨) تحقيق: محمد باسل غيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م.
- إسفار الفصيح: محمد بن علي بن محمد، أبو سهل الهروي (٤٣٣ هـ)، المحقق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ.
- إصلاح المنطق: أبو يوسف يعقوب بن إسحاق المشهور بابن السكيت (٥٢٤ هـ) شرح وتحقيق: أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٩٨٧ م.
- الأضداد: أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة الأنباري (٣٢٨ هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م.
- الأضداد: ابن السكيت، مطبوع ضمن كتاب ثلاثة كتب في الأضداد، نشرها الدكتور اوغست هفتر، دار الكتب العلمية بيروت، (د.ت).
- الأغاني: علي بن الحسين بن محمد بن أحمد بن الهيثم المرواني الأموي القرشي أبو الفرج الأصفهاني (٣٥٦ هـ) تحقيق: سمير جابر، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، (د.ت).
- الأفعال: علي بن جعفر بن علي السعدي أبو القاسم المعروف بابن القطّاع الصقلي (٥١٥ هـ) عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م.
- الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب: حمد بن عبد الحق اليفرنسي (٦٢٥ هـ) المحقق: الدكتور عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ٢٠٠١ م.
- إكمال المعلم بفوائد مسلم: القاضي عياض بن موسى بن عياض اليحصبي أبو الفضل (٥٤٤ هـ) المحقق: الدكتور يحيى إسماعيل دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م.
- البارع في اللغة: أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي (٣٥٦ هـ) تحقيق هاشم الطعان، مكتبة النهضة، بغداد، ودار الحضارة العربية بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٦ هـ / ١٩٧٥ م.
- البحث اللغوي عند العرب: د أحمد مختار عبد الحميد عمر، دار عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الثامنة، ٢٠٠٣ م.
- البحر المحيط: الشيخ أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (٧٤٥ هـ) المحقق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠ هـ.

- البديع في علم العربية: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (٦٠٦هـ)، بتحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٠هـ.
- البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (٥٧٧هـ) المحقق: الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م.
- البيان والتبيين: أبو عثمان عمرو بن بحر المعروف بالجاحظ (٢٥٥هـ) تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الخامسة ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري (٧٦١هـ)، المحقق: د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان الأندلسي، بتحقيق: د. حسن هنداي دار القلم، دمشق، (١٤١٨ - ١٤٤٤هـ) = (١٩٩٧ - ٢٠٢٢م).
- تصحيح الفصح وشرحه: أبو محمد عبد الله بن جعفر بن محمد بن دُرُسْتَوَيْه ابن المرزبان (٣٤٧هـ) المحقق: الدكتور محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.
- التصريف الملوكي: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصل، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (٦٤٣هـ) المحقق: د. فخر الدين قباوة، مكتبة العربية، حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ.
- تفسير غريب ما في الصحيحين: الإمام أبو عبدالله محمد بن أبي نصر الحميدي (٤٨٨هـ) المحقق: الدكتورة: زبيدة محمد سعيد عبد العزيز، مكتبة السنة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (٧٧٨هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
- تهذيب اللغة: الشيخ أبو منصور محمد بن احمد الأزهر (٣٧٠هـ) تحقيق محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
- المجلس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي: أبو الفرج المعافى بن زكريا بن يحيى الجريري النهرواني (٣٩٠هـ)، المحقق: عبد الكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- جمهرة اللغة: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (٣٢١هـ) المحقق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.
- الحماسة: أبو الوليد عبادة بن عبيد الطائي المعروف بالبحثري (٢٨٤هـ) ترتيب محمود رضوان ديوب، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.
- الحيوان: الجاحظ: تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٣٨٨هـ / ١٩٦٩م.
- الدر الفريد وبيت القصيد: محمد بن أيمن المستعصي (٧١٠هـ) المحقق: الدكتور كامل سلمان الجبوري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م.
- الدلائل في غريب الحديث: قاسم بن ثابت بن حزم العوفي السرقسطي أبو محمد (٣٠٢هـ) تحقيق: د. محمد بن عبد الله القناص، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- ديوان زهير بن أبي سلمى: زهير بن أبي سلمى المزني (١٣ق.هـ) شرح حمدو طماس، دار المعرفة بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م.
- ديوان الشماخ: الشماخ بن ضرار الذبياني، حققه وشرحه: صلاح الدين الهادي، دار المعارف القاهرة، (د.ت).

- ديوان طرفة بن العبد: طرفة بن العبد (٦٠ق.هـ) دار صادر، بيروت، (د.ت).
- ديوان القطامي: عمرو بن شبيب التغلبي (١٣٩هـ) تحقيق: الدكتور إبراهيم السامرائي، والدكتور احمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٦٠م.
- ديوان الكميت: الكميت بن زيد الأسدي، تحقيق: الدكتور محمد نبيل الطريفي، دار صادر بيروت الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.
- ديوان النابغة: هو زياد بن معاوية بن ضباب الذبياني الغطفاني (١٨ ق. هـ - ٦٠٥ م) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، (د، ت).
- ديوان الهذليين بشرح السكري، ترتيب وتعليق: محمد محمود الشنقيطي، نشره الدار القومية القاهرة ، ١٩٦٥م.
- الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي: محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي أبو منصور (٣٧٠هـ) المحقق: تحقيق: د. محمد جبر الألفي، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، ١٣٩٩هـ
- الزاهر في معاني كلمات الناس: أبو بكر ابن الأنباري (٣٢٨هـ)، تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن، دار الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢/١٩٩٢م.
- سنن أبي داود: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد الأزدي السجستاني (٢٧٥هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية، صيدا، بيروت (د.ت).
- سنن الترمذي: الإمام أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي (٢٧٩هـ)، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٨م.
- الشاهد الشعري النحوي عند الفراء (ت: ٢٠٧هـ) في كتابه (معاني القرآن) دراسة نحوية: عبد الهادي كاظم كريم الحربي، رسالة ماجستير، كلية التربية/ جامعة بابل، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥ م.
- شرح التصريح على التوضيح: الشيخ خالد بن عبد الله الأزهر (٩٠٥هـ) مطبعة الاستقامة القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٧٤هـ / ١٩٥٤م.
- شرح صحيح البخاري: ابن بطلال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (٤٤٩هـ) تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
- شرح صحيح مسلم: (المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج) :أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٢/١٩٧٢م.
- شرح مشكاة المصابيح: شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (٧٤٣هـ) المحقق: د. عبد الحميد هنداي، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م.
- شرح المفصل: الشيخ يعيش بن علي بن يعيش (٦٤٣هـ) قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- شرح الحديث المقتفى في مبعث النبي المصطفى: الشيخ شهاب الدين أبو محمد عبد الرحمن المعروف بابن شامة المقدسي (٦٦٥هـ) علق عليه جمال عزون، مكتبة العمرين العلمية الشارقة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.
- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: نشوان بن سعيد الحميري اليمني (٥٧٣هـ)، المحقق: د حسين بن عبد الله العمري - مطهر بن علي الإرياني - د يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر، بيروت ، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- صحاح اللغة وتاج العربية: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (٣٩٣هـ) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
- صحيح ابن حبان: الإمام الحافظ محمد بن حماد بن أحمد التميمي البستي (٣٥٤هـ) تحقيق شعيب الارناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ / ١٩٨٣م.
- صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري (٢٥٦هـ) المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، خان يونس، فلسطين، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٣م.

- صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري (٢٦١هـ) المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ت).
- طرح التثريب في شرح التفرير: (المقصود بالتقريب: تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد) أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (ت: ٨٠٦هـ)، أكمله ابنه: أحمد بن عبد الرحيم ابن الحسين الكردي الرازياني المصري أبو زرعة ولي الدين ابن العراقي (ت: ٨٢٦هـ) الطبعة المصرية القديمة، القاهرة، وصورتها دور عدة منها دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، ودار الفكر العربي، (د.ت).
- طلبه الطلبة في اصطلاحات الفقهية: عمر بن محمد بن أحمد بن إسماعيل، أبو حفص نجم الدين النسفي (٥٣٧هـ) المطبعة العامرة، مكتبة المثنى ببغداد، ١٣١١هـ.
- العين: الإمام أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٥هـ) تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي، والدكتور مهدي المخزومي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام دار الرشيد للنشر، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.
- عمدة الكتاب: أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (٣٣٨هـ)، المحقق: بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم، الجفان والجابي للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
- عيون الأخبار: أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة (٢٧٦هـ) دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٨هـ.
- غريب الحديث: أبو عبيد القاسم بن سلام البغدادي (٢٢٤هـ) المحقق: د. محمد عبد المعيد خان مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد- الدكن، الطبعة الأولى، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- غريب الحديث: الإمام الحافظ ابن الجوزي (٥٩٧هـ)، خرج أحاديثه وعلق عليه الدكتور: عبد المعطي أمين قلججي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.
- الغريب المصنف: أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي (٢٢٤هـ) المحقق: صفوان عدنان داوودي، دار الفحاء، بيروت، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٤م.
- الغريبين: أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي (٤٠١هـ)، تحقيق ودراسة: أحمد فريد المزيدي، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م.
- الفائق في غريب الحديث: العلامة محمود بن عمر الزمخشري (٥٣٨هـ) تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة البابي الحلبي القاهرة، الطبعة الثانية، (د.ت).
- كشف المشكل من حديث الصحيحين: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد ابن الجوزي (٥٩٧هـ) المحقق: علي حسين البواب، دار الوطن، الرياض، (د.ت).
- اللامات: عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي أبو القاسم (٣٣٧هـ)، المحقق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- لسان العرب: محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي (٧١١هـ)، دار صادر، بيروت الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ / ١٩٨٤م.
- ليس في كلام العرب: الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (٣٧٠هـ)، المحقق: أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة: الثانية، مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- ما تلحن فيه العامة: أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي (١٨٩هـ) تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٢م.
- المجموع المغيث في غريب القرآن والحديث: محمد بن عمر بن أحمد بن عمر بن محمد الأصبهاني المدني أبو موسى (٥٨١هـ)، المحقق: عبد الكريم العزباوي، المحقق: عبد الكريم العزباوي جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ج ١ (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م)، ج ٢، ٣ (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).
- مجمل اللغة: العالم اللغوي أبو الحسين أحمد بن فارس (٣٩٥هـ)، مراجعة وتدقيق محمد طعمة دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م.

- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات، والإيضاح عنها: الشيخ أبو الفتح عثمان بن جني وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- المحكم والمحيط الأعظم: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسى [ت: ٤٥٨هـ] المحقق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.
- المحيط في اللغة: إسماعيل بن عباد بن العباس أبو القاسم الطالقاني صاحب (ت: ٣٨٥هـ) تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- المخصص: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسى (٤٥٨هـ) المحقق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م.
- المدخل إلى تقويم اللسان: ابن هشام اللخمي (٥٧٧هـ)، المحقق: الأستاذ الدكتور حاتم صالح الضامن، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- المذكر والمؤنث: أبو بكر، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن قروة بن قطن بن دعامة الأنباري (٣٢٨هـ)، المحقق: محمد عبد الخالق عزيمة، جمهورية مصر العربية - وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- المذكر والمؤنث: أبو الفتح عثمان بن جني (٣٩٥هـ)، تحقيق الدكتور طارق نجم، دار البيان العربي للطباعة والنشر، جدة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- المذكر والمؤنث: سعيد بن إبراهيم التستري، البغدادي، النصراني، أبو الحسين الكاتب (٣٦١هـ)، المحقق: أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- مسند ابن الجعد: علي بن الجعد الجوهري البغدادي (٢٣٠هـ) تحقيق: عامر أحمد حيدر مؤسسة نادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.
- مسند أبي يعلى: الإمام أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى بن يحيى التميمي الموصلي (٣٠٧هـ) المحقق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.
- مسند اسحاق بن راهويه: أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم الحنظلي المروزي المعروف بـ ابن راهويه (٢٣٨هـ)، المحقق: د. عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ / ١٩٩١م.
- مسند الإمام أحمد: الإمام الحافظ أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (٢٤١هـ) تحقيق صدقي جميل العطار، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ / ١٩٩١م.
- مشارق الأنوار على صحاح الآثار: القاضي عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي أبو الفضل (٥٤٤هـ)، المكتبة العتيقة ودار التراث، الدار البيضاء (د.ت).
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: أحمد بن محمد بن علي الفيومي الحموي أبو العباس (نحو ٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية، بيروت، (د.ت).
- المصنف: الإمام الحافظ أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (٢١١هـ) تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي، الهند، ١٣٩٠هـ / ١٩٧٠م.
- المصنف في الأحاديث والآثار: الإمام الحافظ أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبه الكوفي (٢٣٥هـ) تحقيق سعيد محمد اللحام، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م.
- مطالع الأنوار على صحاح الآثار: إبراهيم بن يوسف بن أدهم الوهراني أبو إسحاق ابن قرقول (٥٦٩هـ)، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دولة قطر، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ / ٢٠١٢م.
- معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (٢٠٧هـ)، تحقيق الأستاذ أحمد ناجي، محمد علي النجار، والدكتور عبد الفتاح شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.
- معاني القرآن وإعرابه: أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (٣١١هـ) تحقيق الدكتور: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.

- معجم ديوان الأدب: أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم ابن الحسين الفارابي (٣٥٠هـ) تحقيق: الدكتور أحمد مختار عمر، مؤسسة دار الشعب للطباعة والنشر القاهرة، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣ م.
- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم: أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي (٦٥٦هـ)، حققه وعلق عليه وقدم له: محيي الدين ديب ميسنو وأحمد محمد السيد ويوسف علي بديوي، ومحمود إبراهيم بزال، دار ابن كثير، دمشق، بيروت دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية: بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (٨٥٥هـ)، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠ م.
- مقاييس اللغة: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي أبو الحسين (٣٩٥هـ) المحقق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.
- الموطأ برواية الزهري: المحقق: مركز البحوث، دار التأصيل، القاهرة، ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م.
- نزاع الخافض في درس النحوي: حسين بن علوي بن سالم الحبشي، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة حضرموت، اليمن، إشراف: أ. د. عبدالجليل عبيد حسين العان، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- النهاية في غريب الحديث والأثر: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (٦٠٦هـ)، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.
- نور اليقين في سيرة سيد المرسلين: محمد بن عفيفي الباجوري، المعروف بالشيخ الخصري (١٣٤٥هـ)، دار الفيحاء - دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٢٥هـ.